



مذكرة رقم ٣ / ه.ش.ع. / ٢٠٢٢

موجهة الى الجهات الشارية في موضوع خضوع عمليات الشراء لموجب تشكيل لجان التلزم وفقاً
لنص المادة ١٠٠ من قانون الشراء العام رقم ٢٤٤ تاريخ ٢٩/٧/٢٠٢١

عملاً بالقرار رقم ١/ه.ش.ع.٢٠٢٢ الصادر عن رئيس هيئة الشراء العام بتاريخ ٥/٨/٢٠٢٢، تُذكر
هيئة الشراء العام بما يلي:

أولاً: تخضع عمليات الشراء التي تُجرى بالطرق التالية لموجب تشكيل لجان التلزم وفقاً لنص المادة ١٠٠
من قانون الشراء العام:

- ١- التأهيل المُسبق
- ٢- المناقصة العمومية
- ٣- المناقصة على مرحلتين
- ٤- طلب الاقتراحات للخدمات الاستشارية
- ٥- ارساء العقود من ضمن الاتفاقات الاطارية المنطوية على تنافس في المرحلة الثانية
- ٦- طلب عروض الأسعار

ثانياً: لا تخضع عمليات الشراء التي تُجرى بالطرق التالية لموجب تشكيل لجان التلزم وفقاً لنص المادة
١٠٠ من قانون الشراء العام:

- ١- الفاتورة
- ٢- الاتفاقيات الرضائية
- ٣- ارساء العقود من ضمن الاتفاقات الإطارية غير المنطوية على تنافس في المرحلة الثانية

بيروت في ١٢/٨/٢٠٢٢

رئيس هيئة الشراء العام

د. جان العلية

